ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

من الحرب على إيران.. الدرس والعبرة والاقتدار

د. عدنان منصور

ما جرى في العامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ من حرب أميركية "إسرائيلية" على إيران، ومن ثمّ توصّل واشنطن وطهران إلى توقيع مذكرة تفاهم، توقف العمليات العسكرية لتشمل الجبهات في المنطقة بما فيها لبنان، يدفع المراقب للأحداث والتطورات، والتداعيات التي أفرزتها الحرب، إلى تسليط الضوء على عدة حقائق لا بدّ من أخذها بالاعتبار، بموضوعية وتجرّد وحيادية، بعيداً عن الخلفية السياسية، والتشنّج، والأحكام المسبقة، والعصبية القومية والطائفية.

لقد اتخذت دول المنطقة على مدى عقود، وبالذات منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مواقف سياسية متباينة تجاه إيران، وسياساتها الداخلية والإقليمية والدولية. لم يقتصر هذا التباين على دول المنطقة، وإنما أخذ بعده الدولي، متمثلاً بالدولة العظمى الولايات المتحدة التي ناصبت العداء للنظام الجديد، نظراً لما أحدثه من زلزال سياسي استراتيجي، غيّر المعادلة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بخسارة واشنطن لأهمّ حليف لها في العالم، على حدّ قول هنري كيسنجر، والذي لم يكن فقط سداً في وجه الاتحاد السوفياتي، وإنما كان أيضاً شرطي الخليج يؤمّن مصالح واشنطن فيه، يفعل ما يشاء والجميع يخشاه ويهابه.

بقيَت إيران منذ عام ١٩٧٩ هدفاً استراتيجياً رئيساً لواشنطن وتل أبيب، ولدول في المنطقة، حيث لا يروقها نظام راديكالي قد يؤثر على مصالحها الاستراتيجية، لذا رأت تقليص العلاقة معه إلى الحدّ الأدنى، وبالتالي الوقوف إلى جانب الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة التي لم تنفك عن العمل للإطاحة بالنظام بأيّ شكل من الأشكال.

بدأت السياسة العدائية المباشرة ضدّ طهران من واشنطن التي لجأت إلى فرض العقوبات الأحادية الأميركية عليها، لتلحق بها عقوبات أممية صادرة عن مجلس الأمن أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠١٠. كما عمدت واشنطن إلى شيطنة إيران، وتصنيفها واحدة من دول محور الشر، وبعد ذلك شنّت حملات إعلامية شرسة عليها، بمشاركة اللوبيات "الإسرائيلية" في العالم، مدعومة بحملات إعلامية مركزة من دول عديدة في المنطقة، تناغمت بشكل كبير مع الحملات الإعلامية الأميركية الإسرائيلية، ليصبح الهدف مشتركاً بين الجميع.

أرادت واشنطن مع حلفائها في المنطقة إسقاط النظام من الداخل، عبر فرض أقسى العقوبات الاقتصادية على إيران، وحصارها، وتطويقها بغية استسلامها وخضوعها، وإدخالها مجدّداً في دائرة النفوذ الأميركي، أسوة بالدول التي ارتضت لنفسها أن تستلقي في الحضن الأميركي، وتحظى برضا الولايات المتحدة، التي زرعت قواعدها العسكرية في المنطقة، لمواجهة إيران. وأيضاً إلزام دول على زيادة إنفاقها العسكري، رغم وجود القواعد، حيث بلغ إنفاق ثلاث دول عربية على السلاح في عام واحد ١٠٠ مليار دولار.

بعد فشل الضغوط والعقوبات الاقتصادية والمالية، والحصار التجاري، والإخفاق في تأليب

الشعب على النظام الإيراني، وبعد أن خطت إيران خطواتها الكبيرة في برامجها النووية، والبحثية، والعلمية، والعسكرية، والفضائية، والصناعية والتنموية، وأصبحت عصيّة على أيّ حصار أو عقوبات لإسقاط نظامها، كان لا بدّ للثنائي ترامب ونتنياهو أن يلعبا الورقة الأخيرة قبل فوات الأوان، وأن يصفّيا حسابهما مع القيادة الإيرانية من خلال حرب مدمّرة أشعلها ترامب ونتنياهو، وكشفا عن غايتهما علناً، وهي الإطاحة بالنظام الإيراني وتغيير وجه الشرق الأوسط. حربٌ لقيت بدايةً ارتياحاً ضمنياً، وشعوراً بالرضا والاطمئنان من قبل دول في المنطقة، لم ترفع صوتها في وجه واشنطن وتل أبيب، ولم تُدِن العدوان وإنْ ظاهرياً، ظنّاً منها أنّ الحرب ستقضي على النظام، وأنها بعيدة عنها، ولن تطالها على اعتبار أنها محمية ومصانة بالقواعد الأميركية المتواجدة على أرضها.

لقد أبرزت الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية على إيران عدة حقائق لا يمكن للعالم، وبالذات لدول المنطقة، تجاهلها وهي:

١ ـ إنّ إيران استطاعت أن تحبط هدف العدوان المباشر عليها، وهو إسقاط النظام الذي بشّر به ترامب في الأيام الأولى من الحرب، والذي جزم بانهياره، وأنّ لديه أسماء سيختار من بينها مَن سيقود إيران في المرحلة المقبلة. كما أسقطت أوهام نتنياهو الذي جزم أنه سيغيّر الشرق الأوسط، وإذا بإيران هي التي تغيّر المعادلات في المنطقة لصالحها.

٢ ـ استطاعت إيران أن تصمد طيلة أيام الحرب، وتمكّنت من قصف الأهداف والقواعد العسكرية الأميركية في عقر دارها في الخليج، وأن تضرب هيبة أميركا العسكرية في الصميم، التي لم تشهد مثلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، رغم تعرّض منشآت نووية ومدنية وعسكرية تابعة لها إلى تدمير وخسائر في الأرواح.

٣ ـ أثبتت إيران لثنائي الحرب ترامب ونتنياهو، أنّ إيران ليست فريسة سهلة تؤكل، ولا جمهورية من جمهوريات الموز، ولا دولة كالدول الهشة التي يُلوى ذراعها بسهولة، لا اعتبار ولا مكانة ولا سيادة فعلية لها.

٤ ـ أكدت الحرب أنّ الأمن القومي لدول المنطقة لا تصونه أميركا، ولا تحميه قواعدها العسكرية. أمن المنطقة لا يُناط بواشنطن ولا بتل أبيب أو بغيرهما، وإنما يُناط بدولها. هل وفرت القواعد العسكرية الأمن للمنطقة أم أجّجت الصراعات فيها على مدى عقود؟! من أجل مَن كانت هذه القواعد العسكرية وضدّ مَن، ولصالح مَن، وفي خدمة مَن؟! ألحماية دول المنطقة وأمنها وسيادتها من الخطر، وأيّ خطر، ومن أين يأتي هذا الخطر؟! وهل منعت القواعد العسكرية الأميركية إيران من أن تستهدف مباشرة هذه القواعد رداً على العدوان الأميركي عليها؟! هل الإنفاق العسكري لدول ثلاث في المنطقة، الذي بلغ منذ عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم أكثر من ٢,١ تريليون دولار، منع الحرب أن تصل إلى بلدانها؟!

٥ ـ إنّ دول منطقة غربي آسيا لا بدّ لها من مراجعة حساباتها، وتقويم مواقفها، وتهذيب سياساتها لما فيه أمن واستقرار ومصالح دولها وشعوبها، بعيداً عن دائرة نفوذ الدولة العظمى وقواعدها، التي تبحث عن مصالحها، والتي لن تتردّد لحظة حين تدعو الحاجة في وضع "أصدقائها" على المشرحة للمساومة عليهم والتخلص منهم.

٦ ـ ما أحوج دول المنطقة إلى إعادة الثقة فيما بينها، والتي تجمعها روابط تاريخية وثيقة، وعوامل الجغرافيا، والروحانية المشتركة، والمصالح الاقتصادية، والروابط الثقافية، والأمن القومي الواحد. إنّ ما يجمع ويوحد هذه الدول أكثر بكثير مما يفرّق. لقد عمدت القوى الكبرى إلى تمزيق دول المنطقة، وتفريقها، وإبعادها عن بعضها البعض، وأذكت العداوات فيما بينها، لتشعلها وتغرق شعوبها في أتون من الصراعات والنزاعات والفوضى والحروب، ومن ثمّ تهيمن عليها، وتتحكم بقرارها ومصيرها، وتعزز نفوذها وسيطرتها ونهبها لثرواتها.

٧ ـ لا بدّ لدول المنطقة من إعادة تقييم سياساتها من جديد، لجهة المشروع الإبراهيمي الذي بشّر به ترامب وكان عرّابه، لتكون "إسرائيل" محور المشروع، وقاطرة الدول المنتمية إليه. لقد سقط مبرّر هذا المشروع المشبوه من أساسه، الذي انخرطت فيه أكثر من دولة، ليكشف لاحقاً عن حقيقته المرة، بعد أن قامت "إسرائيل" بعدوانها الغادر على إيران، لتثبت المرة تلو المرة أنها دولة عدوان واحتلال، وأنه لا يمكن الركون لها مطلقاً، أو الثقة بها من قريب أو بعيد. هذا المشروع لن يحقق السلام والاستقرار والأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط، طالما هناك دولة احتلال وتوسّع متواصل لم يتوقف يوماً، وهناك أيضاً دول رافضة له بالشكل والأساس.

٨ ـ السلام والاستقرار والأمن المستدام لدول المنطقة لا يأتي من واشنطن ولا من تل أبيب. وحده التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي والمصالح المشتركة بين دول المنطقة يصون الأمن القومي لدولها وشعوبها، ولا تصونه الولايات المتحدة و"إسرائيل" اللتان نكثتا بالقرارات الدولية ذات الصلة بقضايا المنطقة وباتفاقات أوسلو، وواي ريفر، وشرم الشيخ، وغزة، واستمرار "إسرائيل" بارتكاب الجرائم ضدّ الإنسانية بحق اللبنانيين والفلسطينيين.

٩ ـ إنّ "إسرائيل" بكلّ مكوناتها السياسية والعسكرية تشعر بالإحباط جراء الاتفاق الأميركي الإيراني، الذي تعتبره اتفاقاً سيئاً، ولن تحترم وقف إطلاق النار الذي يشملها، بل ستعمل على إفشاله مثلما عملت على إفشال الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة ٥+١ عام ٢٠١٥، والذي وصفه نتنياهو في حينه على أنه اتفاق سيّئ. هنا لا بدّ لدول المنطقة من أن تقف وقفتها في وجه نتنياهو المصمّم على إجهاض الاتفاق، واستمرار العدوان على لبنان والعودة إلى الحرب على إيران، أياً كانت النتائج والتداعيات المدمرة التي ستلحق بدول المنطقة.

١٠ ـ آن الأوان أن يدرك الجميع في المنطقة أنّ إيران بعد الحرب عليها أضحت قوة إقليمية كبرى لا يُستهان بها، ولا يمكن اختزالها أو تجاهلها أو تهميشها بأيّ شكل من الأشكال، لأنها ركن أساسي ومحوري للأمن القومي لمنطقة غربي آسيا، وأنّ الاستقرار والسلام والتنمية فيها لا يتحقق ولا يُصان إلا بالتعاون والتنسيق المشترك بين دولها وإيران.

إنّ صمود إيران المتمثل بالمقاومة الشرسة لجيشها وحرسها الثوري في وجه الحرب الثنائية، وتماسك وحدة قيادتها وشعبها، جعلها تحقق أثناء الحرب إنجازات وطنية وعسكرية استراتيجية عالية، عززت كثيراً من هيبتها ومكانتها ورصيدها الكبير في المعادلات والتوازنات الإقليمية الدولية، شهد لها الأعداء قبل الأصدقاء.

الشرق الأوسط قبل الحرب ليس كما بعدها، وإيران بعد الحرب ليست كما قبلها. لذلك على دول المنطقة أن تعيد حساباتها ورهاناتها من جديد، وأن تتكامل مع إيران بما يحفظ المصالح المشتركة لدول وشعوب المنطقة، في أمنها واستقرارها واستدامة تنميتها، بعيداً عن هيمنة ونفوذ القوى الأجنبية!

لا مبرر للذهاب إلى واشنطن في الحالتين

ناصر قنديل

لم يعد السؤال المطروح في لبنان يتعلق بكيفية إدارة التفاوض في واشنطن، بل بجدوى مواصلة هذا التفاوض أصلاً بعدما تكشفت الوقائع التي رافقت مساره، وبعدما سقطت الفرضيات التي بُني عليها؛ لأن السلطة اللبنانية عندما دعت إلى خيار التفاوض برعاية أميركية فعلت ذلك استناداً إلى نظرية واضحة تقول إن واشنطن تملك مفاتيح الحل، وإن الضغط الأميركي على "إسرائيل" قادر على تحقيق ما يعجز عنه الميدان أو الدبلوماسية التقليدية، لكن حصيلة الأشهر الماضية تفرض إعادة النظر بهذه الفرضية من أساسها.

لم تكن المشكلة في مسار واشنطن أنه أخفق في تحقيق المطالب اللبنانية، بل في أن البيانات التي صدرت عنه أظهرت منذ البداية أن جدول أعماله صيغ وفق الأولويات الإسرائيلية. ففي الجولة الأولى جرى الانتقال مباشرة إلى الحديث عن مستقبل العلاقة بين لبنان و"إسرائيل" تحت عناوين «السلام والأمن» و«بناء الثقة» و«عدم وجود نيات عدائية» و«الاعتراف الكامل بسيادة كل طرف»، وصولاً إلى التمهيد لطرح إنهاء حال العداء قبل معالجة أصل النزاع المتمثل بالاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية.

ثم جاء البيان الثاني ليمنح هذا الانحياز بعداً عملياً، عندما تبنّى مفهوماً أمنياً قائماً على منح "إسرائيل" حق التصرّف الأحادي بذريعة مواجهة تهديد «جار أو وشيك أو محتمل»، وهو المفهوم نفسه الذي استخدمته "إسرائيل" طوال الأشهر الماضية لتبرير الاغتيالات والقصف والاحتلال واستمرار العمليات العسكرية. ولم يتضمن الطرح المقابل أي نص موازٍ يكفل للبنان حق الدفاع عن نفسه كما نصّ اتفاق ٢٠٢٤، أو يفرض قيوداً مماثلة على السلوك الإسرائيلي، ما جعل مفهوم الأمن الوارد في التفاوض أقرب إلى الأمن الإسرائيلي منه إلى أمن متبادل بين دولتين.

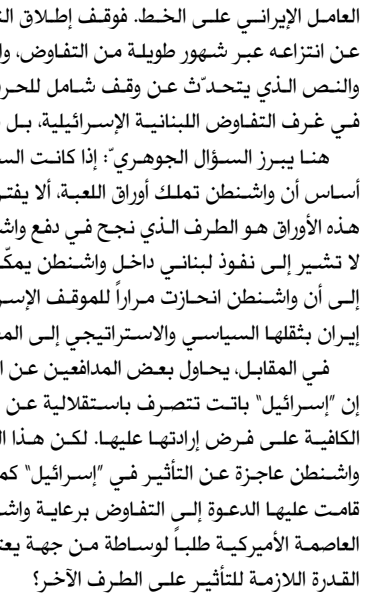

أما البيان الرابع فكان الأكثر وضوحاً في تبني المقاربة الإسرائيلية؛ فوقف إطلاق النار الذي أعلنته واشنطن جرى ربطه حصراً بوقف كامل لإطلاق النار من جانب حزب الله وإجلاء عناصره من جنوب الليطاني وتسليم المناطق للجيش اللبناني، بينما غابت أي التزامات إسرائيلية مقابلة تتعلق بوقف الاعتداءات أو الانسحاب من الأراضي المحتلة أو تحديد مهلة زمنية لذلك. وبذلك جرى عملياً تفريغ تفاهم ٢٠٢٤ من مضمونه الأصلي القائم على التلازم بين وقف النار والانسحاب الإسرائيلي خلال ستين يوماً، واستبداله بالمفهوم الإسرائيلي الذي حكم التطبيق طوال خمسة عشر شهراً، والقائم على مطالبة لبنان بتنفيذ موجباته كاملة فيما تحتفظ "إسرائيل" بحرية الاحتلال والاعتداء والتحرك العسكري متى تشاء.

لم يكن الأمر مجرد انحياز سياسي يمكن احتواؤه أو التعايش معه، بل تحوّل إلى مسار تفاوضي كامل يقوم على مطالبة لبنان بتقديم التنازلات المطلوبة مسبقاً، مقابل وعود غامضة وغير مضمونة تتعلق بمستقبل الاحتلال والاعتداءات. وهنا بدأت تتكشف الهوة بين ما قيل للبنانيين عن قدرة واشنطن على التأثير في "إسرائيل" وبين ما جرى فعلياً على الأرض، بعدما ثبت أن المفاوضات تتحوّل إلى منصة لممارسة النفوذ الأميركي على السلطة وتحويل هذا النفوذ أداة ضغط لصالح تلبية الرؤية الإسرائيلية بالكامل وتجاهل المصلحة اللبنانية بالكامل.

الأكثر دلالة أن واشنطن نفسها، التي كانت تطلب من لبنان التمسك بالتفاوض باعتباره الطريق الوحيد للحصول على وقف النار والانسحاب الإسرائيلي، لم تستخدم نفوذها المفترض لتحقيق هذه الأهداف عندما كان لبنان يطالب بها، لكنها فعلت ذلك فور دخول العامل الإيراني على الخط. فوقف إطلاق النار الشامل الذي عجزت الدبلوماسية اللبنانية عن انتزاعه عبر شهور طويلة من التفاوض، وافقت عليه واشنطن في إطار التفاهم مع إيران. والنص الذي يتحدّث عن وقف شامل للحرب والاعتداءات والانسحاب الإسرائيلي لم يولد في غرف التفاوض اللبنانية الإسرائيلية، بل في مسار التفاهم الأميركي الإيراني.

هنا يبرز السؤال الجوهري: إذا كانت السلطة اللبنانيّة قد بنت خيارها التفاوضي على أساس أن واشنطن تملك أوراق اللعبة، ألا يفترض بها اليوم أن تعترف بأن من أثبت امتلاك هذه الأوراق هو الطرف الذي نجح في دفع واشنطن إلى قبول ما كانت ترفضه سابقاً؟ والوقائع لا تشير إلى نفوذ لبناني داخل واشنطن يمكّن لبنان من تحقيق أي إنجاز نوعي، بل تشير إلى أن واشنطن انحازت مراراً للموقف الإسرائيلي، بينما جاء التحول الوحيد عندما دخلت إيران بثقلها السياسي والاستراتيجي إلى المعادلة.

في المقابل، يحاول بعض المدافعين عن استمرار التفاوض تجاوز هذه الحقيقة عبر القول إن "إسرائيل" باتت تتصرف باستقلالية عن الولايات المتحدة، وإن واشنطن لا تملك القدرة الكافية على فرض إرادتها عليها. لكن هذا التبرير يفتح باباً لسؤال أكثر إحراجاً: إذا كانت واشنطن عاجزة عن التأثير في "إسرائيل" كما يقول هؤلاء اليوم، فأين ذهبت الفلسفة التي قامت عليها الدعوة إلى التفاوض برعاية واشنطن؟ وكيف يمكن الاستمرار في الذهاب إلى العاصمة الأميركية طلباً لوساطة من جهة يعترف أصحاب هذا الرأي أنفسهم بأنها لا تملك القدرة اللازمة للتأثير على الطرف الآخر؟

إن المنطق يقود إلى نتيجة واحدة في الحالتين: فإذا كانت واشنطن تملك القدرة على التأثير في "إسرائيل"، فإنها استخدمت هذه القدرة طوال الفترة الماضية لخدمة المطالب الإسرائيلية على حساب لبنان، ما يفقدها صفة الوسيط ويجعل التفاوض معها بلا جدوى. وإذا كانت لا تملك هذه القدرة كما يقول بعض مؤيدي السلطة اليوم، فإن الذهاب إليها يصبح عديم الفائدة لأنها تفتقر إلى أدوات الفعل التي بررت أساساً اختيارها راعياً وحيداً للمفاوضات.

الوفاء الذي كسر الحصار

عدنان عبدالله الجنيد

كيف حوّلت إيران التفاهم مع أميركا إلى هزيمة للاستكبار؟

من لبنان إلى الإقليم سقوط الإعلام المأجور وانتصار محور المقاومة في معركة الوعي والسيادة.

في لحظةٍ إقليميةٍ كثيفة الاشتباك، ومع تصاعد المواجهة بين محور المقاومة ومنظومة الاستكبار العالمي، جاء الإعلان عن مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران ليُشعل معركةً من نوعٍ آخر: معركة الرواية والوعي.

سارعت أدوات الإعلام الغربي والأقلام المأجورة إلى تسويق سردية "تخلّي إيران عن حلفائها"، لكن الوقائع السياسية، ونصوص التفاهم، وردود الفعل الصهيونية الغاضبة، نسفت هذه الرواية من جذورها.

هذه قراءة تحليلية استراتيجية تُفكّك مضمون التفاهم، وتُبرز كيف تحوّل إلى شاهدٍ على وفاء إيران، وقوة محور المقاومة، وانكسار الكيان الصهيوني في السياسة كما في الميدان؟

*مضمون التفاهم... وقف النار المشروط بانتصار لبنان:

تكشف بنود مذكرة التفاهم أنّ ما جرى لم يكن صفقة تهدئة تقنية، بل اشتباكاً سياسياً فرضت فيه طهران معادلاتها.

أبرز ما في التفاهم:

ـ وقف شامل ودائم لإطلاق النار على جميع الجبهات، وفي مقدمتها الساحة اللبنانية.

ـ ربط أيّ تهدئة إقليمية بضمان سيادة لبنان ووحدة أراضيه.

ـ تخفيف تدريجي للعقوبات، وفتح الممرات البحرية، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمّدة.

ـ مرحلة انتقالية تُدار بمنطق الدفع مقابل الالتزام، لا الإملاء الأحادي.

إنّ إدراج لبنان في صلب التفاهم ليس تفصيلاً إجرائياً، بل عنوان سيادي يُسقط وهم الفصل بين الساحات، ويُثبت وحدة الجبهات في منطق محور المقاومة.

*الوفاء الإيراني للحلفاء: حماية الدم قبل المصالح

على عكس السردية الغربية، لم تُدرَ المفاوضات الإيرانية من موقع المساومة على الحلفاء، بل من موقع الحماية الاستراتيجية لهم.

وقد تجلّى هذا الوفاء في:

ـ الإصرار على إدراج الجبهة اللبنانية كبند غير قابل للتجزئة.

ـ التنسيق السياسي المسبق مع قوى المقاومة، بما يؤكد أنّ الحلفاء كانوا شركاء في القرار لا أوراق تفاوض.

ـ ضبط الردّ العسكري بعد الاعتداءات الإسرائيلية، لا ضعفاً، بل توظيفاً واعياً للقوة في خدمة نتيجة استراتيجية أشمل.

هكذا أثبتت إيران أنّ الوفاء ليس شعاراً أخلاقياً فقط، بل سياسة دولة تُمارَس تحت النار.

*سقوط سردية الإعلام الغربي حين فضحت الوثيقة آلة التشويه:

تعرّت ماكينة التضليل الغربية أمام نصوص التفاهم وردود الفعل الدولية.

الإعلام الذي بشّر بانقسام محور المقاومة اصطدم بثلاث حقائق دامغة:

ـ الوثيقة الرسمية التي ربطت التهدئة بوقف العدوان على لبنان، وهو نقيض رواية الصفقة المنفردة.

ـ النتائج العملية التي منحت إيران مكاسب سيادية ملموسة، ما يؤكد أنّ التفاوض جرى من موقع قوة.

ـ الهلع الصهيوني؛ فلو كانت طهران قد تخلّت عن حلفائها، لكانت تل أبيب أول المحتفلين، لا أول المعترضين.

وهكذا سقط الإعلام المأجور في امتحان المصداقية، وانكشفت وظيفته كأداة حرب نفسية لا كمنبر حقيقة.

*الإعلام المقاوم... من نقل الخبر إلى صناعة الوعي:

في مواجهة التضليل، لعب الإعلام المقاوم دوراً مركزياً في:

ـ تفكيك الرواية الغربية بنداً بنداً.

ـ ربط السياسة بالميدان وشرح منطق الصبر الاستراتيجي.

ـ تثبيت الثقة الشعبية بمحور المقاومة ومنع اختراق الوعي الجمعي.

لم يكن الإعلام المقاوم ناقلاً للأحداث فحسب، بل شريكاً في المعركة، يُحوّل الوثيقة السياسية إلى نصرٍ معنوي مُحكم، ويمنع تحويل السياسة إلى أداة هزيمة نفسية.

مكاسب محور المقاومة وانكسار الكيان الصهيوني:

تُظهر الحصيلة الاستراتيجية للتفاهم:

ـ تكريس معادلة: لا أمن في المنطقة من دون وقف العدوان على لبنان.

ـ اعترافاً غير مباشر بثقل محور المقاومة كقوة إقليمية لا يمكن تجاوزها.

ـ انكشاف هشاشة الكيان الصهيوني، الذي وجد نفسه خارج غرفة القرار، غارقاً في انقسام داخلي حادّ.

إنه انكسار سياسي يُضاف إلى الانكسارات الميدانية، ويؤشر إلى انتقال المنطقة من زمن الهيمنة الأحادية إلى زمن توازن الردع.

الخاتمة: ليست مذكرة التفاهم الأميركية ـ الإيرانية تنازلاً، بل وثيقة إدانة لسردية الاستكبار، وشهادة وفاء لمحور المقاومة.

لقد أثبتت إيران أنّ الحلفاء لا يُباعون على طاولة التفاوض، وأنّ الدم الذي يُصان في الميدان يُصان أيضاً في السياسة.

أما الإعلام الغربي، فقد خسر معركة الوعي، بينما خرج الكيان الصهيوني أضعف، أكثر عزلة، وأشدّ ارتباكاً.

إنها مرحلة تُكتب فيها المعادلات بلغة الصمود، حيث تكون المقاومة شريكاً في القرار لا موضوعاً للتفاوض.